الأمم المتحدة

DP/FPA/2017/1

Distr.: General
23 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧

٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقّت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرّر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدّم هذا التقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5/Add.8).

يشهد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بسلامة الموقف المالي للصندوق، ويقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات عن البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

060117 301216 16-23184 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يشهد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بسلامة الموقف المالي للصندوق، ويقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات عن البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالتقرير الحالي عن الإجراءات التي اتخذها الصندوق والتدابير الجديدة التي خططت لها المنظمة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية المنقضية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

أولاً – مقدمة

١ – عملاً بمقرّر المجلس التنفيذي ٢٠١٣/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدّم هذا التقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (مجلس مراجعي الحسابات) عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5/Add.8). واستعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مُلخصا لنتائج واستنتاجات مجلس المستشارين والتقرير المقابل المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ – ويشهد تقرير مجلس مراجعي الحسابات بسلامة الموقف المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويسُرّ صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه تلقّى رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن بياناته المالية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وهذا يؤكّد استمرار جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في إيلاء الأولوية العليا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات والحفاظ على الزخم في بناء ثقافة المساءلة.

٣ – ويثمّن الصندوق إقرار مجلس مراجعي الحسابات بالمبادرات الإدارية الرامية لتحسين مستوى عملياته من خلال اعتماد نظم جديدة، على غرار نظام البرمجة العالمي لإدارة خطط العمل ونظام المعلومات الاستراتيجية الذي سهّل عمليات توثيق المخاطر ومراقبة النتائج. يلتزم الصندوق بمعالجة كافة المسائل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات ويعتزم المضي قدما في إتمام تنفيذ معظم التوصيات الخاصة بالفترة السابقة مع نهاية عام ٢٠١٦. وقد زاد الصندوق في استجاباته للتوصيات من خلال اتّباع نهج شامل ومنهجي يعزز الضوابط ويكفل الامتثال للتوصيات.

ثانياً – حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٤ – أصدر مجلس مراجعي الحسابات ٢٤ توصية جديدة لعام ٢٠١٥، مقارنة بـ ١٠ توصيات لعام ٢٠١٤. ويلخّص الجدولان ١ و ٢ أدناه حالة تنفيذ التوصيات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية لعام ٢٠١٥

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نُفّذت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدّد لها تاريخ مُستهدف
فرع خدمات المعلومات الإدارية	٢	–	١	١
شعبة البرامج	٢	–	٢	٢
شعبة الخدمات الإدارية ومكتب المدير التنفيذي	١	–	١	
المجموع	**٥**	**–**	**٣**	**٣**

الجدول ٢

حالة تنفيذ كافة التوصيات لعام ٢٠١٥

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نُفّذت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدّد لها تاريخ مُستهدف
شعبة الخدمات الإدارية والمعلومات	٦	٤	٢	٢
شعبة البرامج	٤		٤	٤
شعبة الخدمات الإدارية	٣		٣	٣
شعبة الخدمات الإدارية ومكتب المدير التنفيذي	٣	٢	١	١
شعبة الموارد البشرية	٢		٢	٢
الشعبة الفنية	٢		٢	٢
فرع خدمات المعلومات الإدارية وشعبة البرامج	٣		٣	٣
شعبة المشتريات	١		١	١
المجموع	**٢٤**	**٦**	**١٨**	**١٨**

٥ - ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ جميع توصيات عام ٢٠١٥ والفترات السابقة التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات. ويتفرع هذا التقرير إلى تسعة أقسام قصد معالجة الجوانب التالية: (أ) نظام الرقابة الداخلية؛ (ب) إدارة البرامج؛ (ج) إدارة المشتريات؛ (د) الإدارة القائمة على النتائج؛ (هـ) إدارة الموارد البشرية؛ (و) إدارة المخزون؛ (ز) تمويل

الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين؛ (ح) مراجعة الحسابات؛ (ط) تكنولوجيا المعلومات، (ي) التوصيات الأخرى من الفترات المالية قبل عام ٢٠١٥.

ألف – نظام الرقابة الداخلية

وضع استراتيجيات التخفيف من المخاطر

٦ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بـ: (أ) إعداد استراتيجيات شاملة لتخفيف المخاطر بحيث تغطّي كافة عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) ضمان قيام المكاتب القطرية بتحديد واضح للمخاطر الإضافية واستراتيجيات الاستجابة الخاصة بالمكاتب القطرية وتوثيقها داخل النظام.

٧ – وأنشأ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥ من أجل ضمان الحفاظ على استراتيجية شاملة وفعالة لإدارة المخاطر المؤسسية من طرف الصندوق. وترتكز استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية على توصيات لجنة تريدواي الخاصة بلجنة المنظمات الراعية من أجل إنشاء عملية إدارة مخاطر ناجحة وضمان أفضل الممارسات عبر منظومة الأمم المتحدة. وتهدف إلى إنشاء ثقافة مركّزة ومنسّقة ومستدامة لإدارة المخاطر في صلب صندوق الأمم المتحدة للسكان تتمُّ ممارستها بواسطة سجلّ مخاطر رقمي يتسم بالشفافية ولجنة مخاطر قائمة بحدّ ذاتها وفرق عمل تعنى بمعالجة المخاطر، مع المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة. وفي الجولة الأولى للتقييم حدّد الصندوق ١٢ مجالا من مجالات المخاطر على النطاق المؤسسي (١١ مجالا استراتيجيا بالإضافة للاحتيال). وقد شمل التقييم الأول للمخاطر المؤسسية أكثر من ٨٠ في المائة من المنظمة.

٨ – واستنادا إلى الملاحظات الواردة من جميع أفرع المنظمة، تمّ توسيع سجل المخاطر المؤسسية للدورة الثانية، التي بدأت في شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، للسماح بإدراج مخاطر إضافية على مستوى وحدات الأعمال. وإلى جانب معالجة المخاطر، سوف يضُمّ قسم الاستجابة أيضا مكتبة عالمية شاملة خاصة بموضوع التخفيف من المخاطر قابلة للتطوّر مع مرور الزمن. في إطار الدورة الحالية، سوف تكون وحدات الأعمال مطالبة بأن توفّر خطط عمل محددة خاصة بالمخاطر العليا والحرجة.

غياب خطط تقييم المخاطر وعدم توثيق عملية تقدير المخاطر

٩ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يضمن الصندوق قيام المكاتب القطرية بما يلي: (أ) توثيق عملية تقدير المخاطر، ووضع خطة تقييم شاملة خاصة بالمخاطر الاستراتيجية والاحتيال لتمكين إنشاء منهجيات طويلة الأمد ومعايير ومصفوفات مخاطر وإطار زمني لمعالجة الخطر المحدق؛ و (ب) مواصلة تدريب الموظفين حول تقييم المخاطر وتحديدها والتخفيف منها من أجل زيادة الوعي والإلمام بالمخاطر المحدقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠ - وقد تم تعيين أعضاء من اللجنة التنفيذية للصندوق كمالكي مخاطر، يضطلعون بأدوار قيادة التقييم والاستجابة لـ ١١ خطر مؤسسي وخطر احتيال، مما يعزز المساءلة والحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ويُشكّل مالكي المخاطر لجنة المخاطر برئاسة المدير التنفيذي. كما يترأس كل مالك مخاطر مجموعة عمل تعنى بمعالجة المخاطر وتتكون من هيئة تمثيلية من خبراء في هذا المجال من كافة أفرع المنظمة ممن لهم الأدوار والمسؤوليات والمعرفة والخبرة اللازمة للمساهمة في إعداد ووضع الاستراتيجيات المناسبة للاستجابة للمخاطر القائمة المحددة والناشئة أيضاً، كل في مجال اختصاصه.

١١ - وقد تم توسيع نطاق دورة تقييم المخاطر لعام ٢٠١٦ لتشمل الأساس المنطقي/المبرّر لتصنيف المخاطر، مع خطة عمل موسّعة رفيعة المستوى للتخفيف من تلك التي تم تصنيفها ضمن الفئتين ''العالية'' و ''الحرجة''. وقد تم تنظيم ندوات تدريبية شاملة على الشبكة لتدريب وحدات الأعمال، وتضمّ هذه الندوات تعاريف مفاهيم المخاطر، إلى جانب مذكرة توجيهية مفصلة عن كيفية توثيق وتقدير المخاطر استنادا إلى الاحتمالية والتأثير.

إرساء معايير ترتيب المخاطر

١٢ - أوصى المجلس بأن يعمل الصندوق على (أ) ضمان قيام المكاتب القطرية بإعداد مصفوفات مخاطر وتحديد المعايير المستخدمة في ترتيب المخاطر المحددة؛ (ب) إعادة النظر في مفهوم المخاطر ''ذات المستوى المنخفض'' من أجل تحقيق الاتساق في ترتيب المخاطر، والذي سوف يتم استخدامه في جميع وحدات العمل؛ و (ج) تعديل نظام المعلومات الاستراتيجية للصندوق (SIS) ليشمل قسما يُعنى بترتيب المخاطر الإضافية من طرف المكتب القطري وتعيين المنسقين.

١٣ - وقام الصندوق بترقية تطبيق 'myRisks' الخاص بنظام المعلومات الاستراتيجية حتى يتم إدراج كافة العناصر الثلاثة للتوصيات المذكورة أعلاه المتعلقة بالدورة المبتدئة في شهر

آب/أغسطس ٢٠١٦. وتمّ توفير تدريب واسع النطاق من أجل ضمان الامتثال على نطاق المنظمة برمتها. كما تم إعداد مذكرة توجيهية من أجل توفير تعريفات واضحة لتصنيفات درجات المخاطر‘‘

باء – إدارة البرامج

استخدام نظام إعداد البرمجة العالمي لإدارة خطة العمل والميزانية

١٤ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يحرص الصندوق على (أ) ضمان تحديث المعلومات الصحيحة عن الميزانية في نظام البرمجة العالمي وتوفيق معلومات الميزانية فيما بين المبالغ المزمع إرسالها لمراقبة الالتزامات ومبالغ خطط العمل المخصصة لمثل هذه الأنشطة؛ و (ب) النظر في إدراج ميزات جديدة في النظام من شأنها أن تشمل المعلومات غير المالية عن التقارير المرحلية الخاصة بالشركاء المنفّذين.

١٥ – وقد أدخل الصندوق في الآونة الأخيرة وظيفة في نظام البرمجة العالمي (GPS) لإخطار المستخدمين بحالات اختلاف المبالغ المرصودة لخطط العمل عن المبالغ التي يتم إرسالها لقسم مراقبة الالتزامات. وقد أجرى الصندوق تحليلات إضافية لخطط العمل لدعم المستخدمين بشكل مستمرّ من أجل رصد كافة أوجه التباين غير المرغوب فيها. وسوف تشمل وظيف نظام البرمجة العالمي في مرحلته الثانية المعلومات غير المالية للشركاء المنفذين.

ضمان الجودة في التقارير المرحلية لخطة العمل

١٦ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق (أ) بمواصلة تقديم المبادرات من أجل تحسين قدرات الشركاء المُنفّذين حتى تنعكس تقارير خطة العمل المرحلية على تحقيق النتائج في مرحلة محددة من الزمن وتُقيّم بوضوح التقدّم المُحرز باتجاه الأهداف المُقترحة؛ و (ب) القيام بإجراءات ضمان الجودة لدى استلام التقارير المرحلية ومعالجة نقاط الضعف التي تمت الإشارة إليها.

١٧ – وسوف تُحدد التوجيهات الجديدة للمكاتب القطرية حول مراقبة الشركاء المُنفّذين متطلبات إضافية تهدف إلى تحسين نوعية التقارير الصادرة عن هؤلاء الشركاء. وسوف تتحسّن جودة التقارير أيضا من خلال تنفيذ الإجراءات المنقّحة لعملية اختيار الشركاء المنفّذين. وعلاوة على ذلك، خلال التدريب على وظيفة المرحلة الثانية من نظام البرمجة العالمي، سوف يتلقى الشركاء المنفذون أيضا تدريبا متصلا بالنظام على مدار عام ٢٠١٧؛

كما ستشتمل وظيفة المرحلة الثانية للنظام على القبول الرسمي لكافة التقارير المرحلية الربع سنوية من طرف موظفي برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الوثائق الخاصة بتحديد معدّل تكلفة الدعم

١٨ - وأوصى مجلس المراجعين الصندوق بإدراج شرط في المذكرة التوجيهية الخاصة بالمكاتب القطرية يقتضي توثيق كامل عملية تحديد معدلات تكلفة الدعم مع الشركاء المُنفّذين، بما يشمل المعايير أو الأسس المعتمدة عند التفاوض بشأن معدلات تكلفة الدعم مع الشركاء.

١٩ - واستجابة لهذه التوصية، سوف يقوم الصندوق بتعديل المذكرة التوجيهية الخاصة بتحديد معدلات تكلفة الدعم لتشمل الوثائق الضرورية للعملية المؤدية للاتفاق على معدلات تكلفة الدعم مع الشركاء المنفذين.

جيم - إدارة المشتريات

أوامر الشراء الصادرة بعد تسليم السلع والخدمات

٢٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات أن يقوم الصندوق (أوّلا) باستخدام أمر الشراء المستخرج بواسطة نظام أطلس كأداة تعاقد أولية لشراء السلع ولحجز الأموال قبل تسليم السلع والخدمات، وذلك من أجل تقليل مخاطر الانحراف عن الالتزامات وضمان الامتثال لإجراءات المشتريات وإطار الرقابة الداخلية؛ و (ثانيا) الحرص على جعل شعبة خدمات المشتريات تراقب المكاتب القُطرية حتى تضمن امتثالها لقواعد المشتريات ولوائحها.

٢١ - واستجابة لهذه التوصية، يعمل الصندوق حاليا على تنفيذ ما ورد فيها على مستويين: (أ) سوف يخاطب رئيس شعبة خدمات المشتريات رؤساء المكاتب ليطلب منهم تذكير موظفيهم بشرط إعداد أوامر الشراء لتخصيص الأموال وقت إصدار العقود وليس في موعد الدفع (وسوف تُوجّه الشعبة خطابات مماثلة لمدراء العمليات/موظفي المشتريات في المكاتب القُطرية)؛ و (ب) سوف تُجري شعبة خدمات المشتريات عمليات فحص عشوائي ومتابعة بشكل منتظم مع المكاتب القُطرية بشكل منفصل في حال تحديد وجود حالات عدم امتثال محتملة، وذلك حرصا على عدم تكرار هذه الحالات.

دال – الإدارة القائمة على النتائج

استخدام نظام المعلومات الاستراتيجية في الإدارة القائمة على النتائج

٢٢ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق (أ) بالنظر في تحسين جودة المؤشرات من أجل التعبير عن الأهداف النوعية المطلوب تحقيقها وتحديد المخرجات بكل وضوح على أساس النتائج المنشودة، من أجل سلاسة عمليات الرقابة وإعداد التقارير؛ و (ب) وضع توجيهات لضمان الجودة العالية وآليات قياس فعالة وواضحة للإنجازات خلال مرحلة الرصد وإعداد التقارير، وتكون مصممة لتتبّع مدى تحقيق أهداف المؤشرات.

٢٣ – واستجابة لهذه التوصية، سوف يتم تحسين المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد خطط النتائج السنوية باستخدام تطبيق (myResults) ''نتائجي'' كي تشمل أمثلة إضافية ومعايير ضمان الجودة لتوجيه وحدات الأعمال في صياغة المخرجات والمؤشرات والمعالم الفصلية. سوف يتم تضمين المبادئ التوجيهية الخاصة بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير في صلب المبادئ التوجيهية العامة لتطبيق 'myResults' لتزويد كافة وحدات الأعمال بالمعايير اللازمة لتقييم النتائج والخطط والتقارير وضمان جودتها.

هاء – إدارة الموارد البشرية

إدارة تطبيق الخدمات الالكترونية *eService* على الإنترنت

٢٤ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق (أ) باتخاذ إجراءات تصحيحية تجاه حالات الخطأ الجلية في إدخال البيانات من أجل تحسين دقة وموثوقية التقارير الصادرة عن النظام بشأن الإجازات السنوية؛ و (ب) مواصلة أداء عملية تنظيف البيانات في صلب النظام حتى تكون التقارير الصادرة خالية من أرصدة الإجازات المتبقية لموظفين مختلفين.

٢٥ – واستجابة لهذه التوصية، مدعوما من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوف يتخذ الصندوق إجراءات تصحيحية بشأن عدم الدقة في إدخال البيانات وسوف يواصل في أداء عمليات تنظيف البيانات الدورية، وفق المطلوب. وقد عمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير برنامج نصي لإصلاح أعطال النظام؛ ومن هنا فصاعدا، سوف يضطلع بدور استباقي في الحرص على تعديل أرصدة إجازات الموظفين بشكل منفصل.

مواصلة الاستعانة بأصحاب عقود الخدمة

٢٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق (أ) بإجراء تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية ومراجعة عقود الخدمة الحالية وذلك بغرض التخفيف من استخدام منهج عقود الخدمة للوظائف الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) رصد عملية تعيين أصحاب عقود الخدمة لضمان أن يتم تعيينهم للوظائف غير الأساسية التي صدر بها تكليف في دليل عقود الخدمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعتمدة من قبل الصندوق.

٢٧ - واستجابة لذلك، يعمل الشركاء الاستراتيجيون في مجال الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية على مراقبة تعيين أصحاب عقود الخدمة من خلال استعراض اختصاصاتهم، وذلك من أجل ضمان أن يتم تعيينهم للوظائف غير الأساسية وفق ما هو مقرّر في دليل عقود الخدمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق الاضطلاع بإعادة ترتيب المكاتب القطرية وفقا لمتطلبات البرنامج، وللتوصيات، من أجل تنظيم الوظائف الأساسية وللحدّ من الاعتماد على عقود الخدمات.

واو - إدارة المخزون

تغيير نظام إدارة المخزون قبل تحديث سياسته

٢٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق (أ) بتسريع وتيرة تحديث سياسة المخزون ودليل إجراءاته من أجل تحقيق اتساق المحتويات والتوجيهات وتجانسها في نظام المخزون الجديد؛ و (ب) ضمان أن يتم التحديث في التغييرات المستقبلية للنظام وفقا للنظام الجديد المعتمد.

٢٩ - وقد شكّل الصندوق فريق عمل مشتركاً بين الشُّعب يعنى بإدارة المخزون، مع ممثلين عن فرع أمن السلع وفرع الشؤون المالية وشعبة المساعدات الإنسانية والسياقات الهشة، ووحدة الشؤون القانونية فرع خدمات المعلومات الإدارية وشعبة البرامج وشعبة خدمات المشتريات وجميع المكاتب الإقليمية. وتضطلع مجموعة العمل بمهمة تحديث سياسة المخزون. ويسهر فريق العمل المشترك بين الشعب والمجلس الاستشاري المعني بالتغيير معا على ضمان توافق السياسات مع النظام الجديد.

أدوار ومسؤوليات الموظفين المشاركين في عملية إدارة المخزون

٣٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعمل الصندوق على (أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات وتحديد نطاق مسؤوليات هيئات الرقابة وغيرها من الموظفين المشتركين في

عملية إدارة المخزون؛ و (ب) تصميم الوصف الوظيفي القياسي لحصر دور جهة التنسيق مع متطلبات الكفاءة المحددة.

٣١ - ويقوم فريق العمل المشترك بين الشّعب بتحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة لكافة الأطراف المعنية المشتركة في عملية إدارة المخزون برُمّتها، بما يشمل صياغة الوصف الوظيفي لدور جهة التنسيق في إدارة المخزون.

زاي - استعراض البيانات المالية

أسلوب تقدير قيمة المخزون

٣٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعمل الصندوق على (أ) تحقيق المواءمة بين سياسات تقدير قيمة المخزون والمبادئ التوجيهية حفاظا على الاتساق في تحديد تكلفة المخزون؛ (ب) إجراء مقارنة بين التكلفة وصافي تكلفة الاستبدال لكافة موجودات المخزون؛ و (ج) إرساء آليات لتحديد تكاليف عمليات الاستبدال الجارية لكافة موجودات المخزون من أجل تحسين عملية تقييم المخزون أثناء الجرد وإقفال الحسابات.

٣٣ - واستجابة لما سبق، أجرى الصندوق مقارنة بين القيمة الدفترية وتكلفة الاستبدال الحالية لأرصدة المخزون لعام ٢٠١٥ التي مرّ عليها أكثر من ستة أشهر، ولاحظ فرقا هاما جدا. وسوف يتم إجراء مقارنة أخرى بين التكلفة وتكاليف الاستبدال الحالية في إطار إجراءات إقفال حسابات عام ٢٠١٦، مع التركيز على السلع التي مرّ على اقتنائها أكثر من ستة أشهر ايضا. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتولّى الصندوق القيام بمراجعة شاملة لسياسة إدارة المخزون، بما يشمل تحديث القسم الخاص بتقدير قيمة المخزون.

استعراض الاحتياطي لأماكن العمل/السكن الميداني

٣٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) إدماج التكلفة المتوقّعة لاستخدام الاحتياطي في أماكن العمل/السكن الميداني في ميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ و (ب) مراجعة الحد الأدنى من قيمة الاحتياطي المخصّص لأماكن العمل/السكن بالنظر للبيئة المالية المتغيرة.

٣٥ - واستجابة لهذه التوصية، سوف يقوم الصندوق بدراسة جدوى إنشاء آلية سليمة لتقدير التكاليف المستقبلية ضمن فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) لأماكن العمل المشتركة ومكاتب المنسقين المقيمين. وبعد إجراء هذا الاستعراض، سوف يكون الصندوق في وضع أفضل يتيح له إمكانية تقدير توقعات التكلفة المستقبلية التي لا تقتصر على

مقرات عمل الصندوق فحسب، بل تشمل أيضا أماكن العمل المشتركة مع الوكالات الأخرى ضمن المواقع الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك لتلبية هذه التوصية على نحو متّسق بين الوكالات المشاركة.

الكشف عن تكاليف البحث والتطوير التي قُيِّدت كنفقات خلال العام

٣٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بـ (أ) الكشف عن المبلغ الإجمالي المرصود للبحث والتطوير تحت بنود الأصول ذات الطبيعة غير الملموسة والتي تم تحميلها كمصروفات خلال الفترة قيد النظر؛ (ب) إنشاء ملف إضافي لتعريف الأصول للبرمجيات المُطوّرة داخليا؛ (ج) إنشاء رموز حسابات لتسجيل التكاليف والاستهلاك المتراكم وسداد نفقات الاستهلاك للبرمجيات التي تم اقتناؤها خارجيا والبرمجيات المطوّرة داخليا؛ و (د) إعداد أداة أو آلية لرصد تكلفة البرمجيات التي تم إنتاجها داخليا.

٣٧ - وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ الجزأين (ب) و (ج) من هذه التوصية، ويجري حاليا تنفيذ الجزء (د) منها. وقد تباينت وجهات النظر لكل من الصندوق ومجلس مراجعي الحسابات بشأن تعريف تكاليف البحث والتطوير المطلوب الإفصاح عنها بموجب المعايير المحاسبية الدولية IPSAS31 والتي تنصّ على المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة. وقد طلب الصندوق إفادة من فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية بتفسيره لشرط الإفصاح المقصود، نظرا للّبس الموجود في المعيار المحاسبي الدولي المتصل بهذا الشأن. ويؤكد الصندوق التزامه بالعمل مع مجلس مراجعي الحسابات من أجل ضمان الامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية في كافة المعلومات الواردة في بياناته المالية.

حاء - تكنولوجيا المعلومات

استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بـ (أ) إجراء تقييم لمخاطر أمن المعلومات ومراجعة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بشكل سنوي؛ (ب) وضع وتنفيذ سياسة لتصنيف المعلومات؛ و (ج) اعتماد معايير مقبولة دوليا في إدارة أمن المعلومات بالنسبة للضوابط التي لديها التأثير الأكبر على الصندوق.

٣٩ - واستجابة لهذه التوصية، قام الصندوق بإجراء تقييم لمخاطر أمن المعلومات في إطار التقييم الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استكمالاً لمشروع إدارة المخاطر المؤسسية ('myRisks'). وقد قام فرع خدمات المعلومات الإدارية بمراجعة وتحديث دليل

سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديداً على إثر اقتراح مجلس مراجعي الحسابات من أجل إدراج جدول الضوابط الذي يبيّن تاريخ مراجعة السياسات والمصادقة عليها والجهة القائمة على ذلك والتغييرات الرئيسية الطارئة على السياسة وتاريخ استحقاق المراجعة التالية. ويجري حاليا تحديد سياسة تصنيف المعلومات الخاصة بالصندوق في إطار المشروع المؤسسي لإدارة السجلات المسمى 'iDocs'. سوف يختار فرع خدمات المعلومات الإدارية الضوابط الإضافية التي يجب اعتمادها لأمن المعلومات والتي من شأنها أن تعود بفائدة أكبر على المنظمة من حيث إنشاء وتعزيز السياسات التي يمتد نطاقها عبر الشبكة ليشمل مختلف الأجهزة والتطبيقات.

إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) وضع وتنفيذ مبدأ توجيهي لإدارة المشاريع ينطوي على تعريف الأساس الذي يقوم عليه اعتماد المشاريع في البيئات المضبوطة، الجيل ٢ (PRINCE2) ومنهجيات أجايل لعمليات إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) وضع وتنفيذ معايير تحديد أولويات مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن استخدامها من قِبل مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صنع القرار؛ و (ج) إنشاء آلية لرصد تكاليف البرمجيات المصممة داخليا.

٤١ - واستجابة لهذه التوصية، قام الصندوق بصياغة المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع، بما في ذلك منهجيات PRINCE2 وأجايل التي تخضع حاليا للمراجعة من أجل الاستكمال والمصادقة. وقد تم وضع معايير تحديد أولويات مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمصادقة عليها من طرف مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وهي الآن سارية المفعول. وبالمثل، تم وضع المبادئ التوجيهية لتقدير تكلفة المشاريع؛ وتجري حاليا مراجعتها بغرض وضع الصيغة النهائية والموافقة عليها.

خطة التعافي واستئناف العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات

٤٢ - أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بـ (أ) تطوير خطة للتعافي واستئناف العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات بعد الكوارث وتوثيق هذه الخطة واختبارها وتنفيذها، على أن تراعي هذه الخطة كافة نظم العمل الحساسة والأسس التي تعتمد عليها هذه النظم؛ و (ب) مراجعة واختبار خطة التعافي من الكوارث بانتظام، وتوثيق التقييمات والاختبارات التي تم إجراؤها.

٤٣ - وتم نقل موقع مركز التعافي من الكوارث الخاص بالصندوق إلى كوبنهاغن عام ٢٠١٥. وسوف يقوم فرع خدمات المعلومات الإدارية بوضع خطة جديدة للتعافي من

الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، آخذا بعين الاعتبار الفرص الجديدة المتاحة في مجال الاستضافة السحابية cloud hosting وسوف يقوم باختبار هذه الطريقة للتأكد من صحتها.

الفصل بين الواجبات في نظام البرمجة العالمي

٤٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعمل الصندوق على (أ) تقوية أدوار الوصول إلى نظام تحديد المواقع GPS من خلال إنشاء وتنفيذ أدوار GPS في نظام أطلس الذي يُؤمّن النفاذ للمستخدمين على أساس وظائفهم وواجباتهم؛ و (ب) استعراض قائمة المستخدمين من ذوي الحق في النفاذ لنظام GPS وتعديل تطبيق هذا النظام لكي يتيح التمييز بين الواجبات، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء خطط العمل وإرسال الميزانية لضبط الالتزام وهي أمور يقوم بها أشخاص مختلفون.

٤٥ - واستجابة لهذه التوصية، يعمل الصندوق حاليا على مراجعة جميع أدوار نظام GPS وتعزيزها بهدف تنفيذ هذه التغييرات في نظام أطلس لاحقا.

عملية إدارة التغيير

٤٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) إنشاء المجلس الاستشاري للتغيير/الطوارئ، مع تحديد واضح للمسؤوليات والأعضاء المكونين له من المنظورين التقني والعملي؛ و (ب) وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية لإدارة التغيير من شأنها أن تحدد أسس اعتماد عمليات إدارة التغيير المناسبة في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٤٧ - واستجابة لهذه التوصية، يعمل المجلس حاليا على تدعيم عملية إدارة التغيير بالنسبة لتطبيقات تخطيط الموارد غير المؤسسية. في هذا الصدد، قام فرع خدمات المعلومات الإدارية بتنقيح اختصاصات المجلس الاستشاري للتغيير كما قام أيضا بصياغة وتنفيذ المبادئ التوجيهية لإدارة التغيير.

اقتناء وتطوير وصيانة البرمجيات

٤٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بوضع مبادئ توجيهية تتعلق بدورة حياة عملية تطوير البرمجيات وتنفيذها، على أن تتضمن كافة الضوابط في كل مرحلة من مراحل التطوير وذلك حتى يتم تطوير التطبيقات وفقا لمواصفات التصميم ومعايير التطوير والتوثيق ومتطلبات ضمان الجودة ومعايير الموافقة.

٤٩ - وقام فرع خدمات المعلومات الإدارية بوضع المبادئ التوجيهية الخاصة بدورة حياة تطوير البرمجيات والتي يتم حاليا تنفيذها كمعيار في الصندوق.

تقييم مخاطر التخطيط الاستراتيجي في نظام المعلومات الإدارية على مستوى الوحدة

٥٠ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) تنسيق المخاطر المُحدّدة مع أهدافها الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الضمانات بأنه قد تم إجراء تقييم واف للمخاطر الخاصة بجميع الأهداف؛ (ب) وضع آلية لتتبع عملية تنفيذ ضوابط الحد من المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والإبلاغ عنها؛ (ج) إجراء تقييم خاص بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوثيقها في وحدة تقييم المخاطر كمخاطر إضافية؛ و (د) وصف المنهجيات المستخدمة من طرف فرع خدمات المعلومات الإدارية لتحديد وتحليل وتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثقة في تقييم مخاطر الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٥١ - وتمّ تنسيق المخاطر المحددة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة باستخدام أداة انتقالية لرصد المخاطر. وتم تحديد المعلومات ذات الصلة بكل مخاطرة في أداة رصد المخاطر، بما في ذلك القدرة على تتبع تنفيذ ضوابط التخفيف والإبلاغ عنها. سوف يتم أداء مهام التحديد والتتبع والإبلاغ عن المخاطر الإضافية (بما يشمل تقييم وتنفيذ ضوابط التخفيف) باستخدام إطار العمل المؤسسي.

الضمانات والضوابط في منظمة خدمية

٥٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يُضمِّن الصندوق في كافة التزاماته التعاقدية ضرورة وتواتر فحص المعيار الدولي في استعراضات تأكيد الارتباطات (ISAE)، مما سوف يُقدم ضمانا معقولا للصندوق بشأن الضوابط والكفاءة التشغيلية للمنظمات الخدمية من المصادر الخارجية.

٥٣ - وأصبح الشرط الخاص بالموردين والذي يلزمهم بتقديم تقارير سنوية تشهد بخضوعهم للرقابة الداخلية، والتي يعدّها محاسبون مستقلون على أساس معايير متعارف عليها وذلك لتزويد الصندوق بما يضمن مواءمة التصميم والكفاءة التشغيلية للضوابط المعمول بها في الخدمات المُورّدة، شرطا مدرجا ضمن سياسة إدارة التوريد في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمن شروط التعاقد الخاص بالصندوق، ويتم تطبيقه على العقود الجديدة وحال تمديد العقود القائمة اعتبارا من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ضوابط النفاذ لنظام المعلومات الاستراتيجية

٥٤ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بتحديد مصفوفة الأدوار بكل وضوح وأن يتم التقيّد بالتمييز بين الواجبات في إسناد صلاحيات النفاذ إلى التطبيق.

٥٥ - وسوف يتم تنقيح مصفوفة الأدوار لضمان الالتزام بمبدأ التمييز بين الواجبات. كما سيتم تنقيح المبادئ التوجيهية ذات الصلة حرصا على ضمان إنفاذ التمييز بين الأدوار.

الاستعراض الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع التغيير الناتج عن هذا الاستعراض

٥٦ - قام الصندوق بإجراء استعراض لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في شكل تقييم مستقل على مدى الفترة المتراوحة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من أجل دراسة وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صندوق الأمم المتحدة للسكان بما يشمل الإدارة والبنية المستخدمة لتقديم الخدمات. وقد تمّ تقديم التوصيات الناتجة عن الاستعراض إلى اللجنة التنفيذية للصندوق وتم تأييدها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتبعا لذلك، تمّ إطلاق مشروع تغيير لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتتمثل إحدى مخرجات مشروع التغيير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير وتنفيذ حزمة من الأدوات والمنهجيات الرامية لتعزيز حوكمة وإدارة تخطيط تكنولوجيا المعلومات وتقدير التكلفة وإدارة المشاريع والعمليات مع نهاية ٢٠١٧. إن إدارة الصندوق على اقتناع تام بأن هذا المشروع سوف يُلبي معظم التوصيات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشار إليها في الفقرة (ح) (تكنولوجيا المعلومات) من هذا التقرير.

طاء - توصيات أخرى من الفترات المالية السابقة لعام ٢٠١٥

إنشاء مكاتب لا مركزية

٥٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) تحديث المبادئ التوجيهية للمكاتب اللامركزية من أجل تحديد وبيان التدابير المختلفة بشأن المكاتب اللامركزية لإنشاء وإدارة العمليات؛ (ب) الاستمرار في تطوير دراسات الجدوى والسعي للحصول على موافقة بأثر رجعي بالنسبة للمكاتب الميدانية المتبقية؛ و (ج) إدماج جدول مكاتب الصندوق اللامركزية وقنوات الإبلاغ الخاصة بها ضمن الهيكل التنظيمي للمكاتب القطرية.

٥٨ - واستجابة لهذه التوصية، قام الصندوق بإجراء استعراض شامل لمكاتبه اللامركزية بشأن توافر دراسات الجدوى والموافقات من طرف المكاتب الإقليمية وقام بتأمين الموافقات ذات الأثر الرجعي عند اللزوم. يعمل الصندوق حاليا على تحديث مبادئه التوجيهية المتعلقة بالمكاتب اللامركزية ضمن إطار عمل تنسيق الموارد البشرية، وذلك من أجل تحديد وبيان

مختلف أنواع تدابير المكاتب اللامركزية، بما في ذلك العلاقات مع الهيكل التنظيمي للمكاتب القطرية.

أوجه قصور تقييم الأداء

٥٩ - أوصى المجلس أيضا بأن يقوم الصندوق بـ (أ) التأكد من أن تتم زيارات المراقبة والتقييم بالفعل من أجل تقييم فعال لتنفيذ الأنشطة في المكاتب اللامركزية؛ (ب) تحديد دور جهات التنسيق للمكاتب اللامركزية وتقديم توجيهات واضحة بشأن نوعية الدعم والإشراف المطلوب منها؛ و (ج) تحديد أهداف أداء ووضع معايير رقابة وتقييم منهجي لجهات التنسيق وذلك لضمان أدائها لواجباتها وفقا للمهمة الموكلة إليها من طرف الصندوق.

٦٠ - وسوف يقوم الصندوق أيضا بتحديد دور الدعم والإشراف الخاص بجهات التنسيق في المكاتب اللامركزية ضمن المبادئ التوجيهية لهذه المكاتب. تتم إدارة أهداف الأداء ومراقبة وتقييم الأفراد (بما في ذلك جهات التنسيق) بواسطة تطبيق تقييم وتطوير الأداء وعبر نظام المعلومات الاستراتيجية المؤسسي، بالنسبة لوحدات عمل الصندوق.

صيانة قاعدة البيانات العالمية للاستشاريين وعقود الخدمات

٦١ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بمواصلة إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن الاستشاريين وعقود الخدمات من أجل صيانة وتسجيل وتحديث المعلومات الأساسية بشكل دوري، وذلك لتحسين السيطرة والرقابة والإبلاغ عن اتفاقات الخدمات الخاصة وعقود الخدمة في المكاتب الميدانية.

٦٢ - واستجابة لهذه التوصية، يمتلك الصندوق منذ الآن قاعدة بيانات عالمية قائمة لعقود الخدمات، ويتم تحديثها بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بإنشاء قاعدة بيانات سوف تتيح صيانة وتسجيل وتحديث العقود الفردية للاستشاريين، والتي حلت محلّ عقود الخدمات الخاصة مما يمكّن من القيام بمراقبة شاملة. وتتم تجربة هذه الأداة على الصعيد الإقليمي، في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسوف يتم تعميمها على المستوى العالمي بعد تطوير وظائفها وسهولة استخدامها، مع مراعاة تقييمات المستخدمين ومقترحاتهم.

عدم كفاية متابعة خطط عمل الشركاء المنفذين

٦٣ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن (أ) يعزز الصندوق من إجراءات مراقبة الشركاء المنفذين لضمان كفاية أداء أنشطة تنفيذ البرامج، و (ب) إعداد خطط مراقبة قابلة للتحقيق ضمن الإطار الزمني المحدد.

٦٤ - واستجابة لهذه التوصية، سوف تتضمن المرحلة الثانية من نظام البرمجة العالمي، والمزمع إطلاقها في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، الإبلاغ عن التقدم المحرز في خطة العمل من طرف الشركاء المنفذين. سوف تخضع عمليات الدفع للشركاء المنفذين للإبلاغ الدقيق في المواعيد المحددة بشأن تقدم سير التنفيذ ونتائجه. وسوف تتطلب وظيفة المرحلة الثانية لنظام البرمجة العالمي أيضا الالتزام بالمواعيد في تقديم نماذج إذن التمويل وشهادة النفقات، وهي شروط مسبقة لتسديد أية دفوعات للشركاء المنفذين. تلبية للعنصر الثاني من هذه التوصية، شرع الصندوق في إجراء استعراض للممارسات الجيدة الصادرة عن المكاتب القطرية بشأن العمل مع الشركاء المنفذين. سوف تساعد الممارسات التي تم جمعها، والمتوقع استكمالها في ٢٠١٦، في وضع التوجيهات الكفيلة بتعزيز مراقبة الشركاء المنفذين من أجل تحقيق نتائج أفضل. تمت الصياغة الأولية للمذكرة التوجيهية المؤقتة للمراقبة عن بعد؛ ومن المتوقع أن تصدر في صيغتها النهائية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. سوف يزيد التنقيح الجاري لسياسة مراقبة البرامج والمراقبة المالية والإبلاغ من تعزيز الإجراءات الإلزامية الواجب اتخاذها لمتابعة توصيات وملاحظات الزيارات الميدانية وإعداد الوثائق المناسبة بشأن التقدم في تنفيذها وإقفالها. تدعيما لما سبق، سوف يتم تضمين نموذج قياسي لخطط العمل لغرض متابعة التوصيات والملاحظات في السياسة.

٦٥ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) إنشاء آلية سلسلة إمداد قوية كفيلة بضمان فعالية تسليم وتوزيع المخزون الذي يتم اقتناؤه للمستفيدين المحددين من طرف المكاتب الميدانية؛ و (ب) إعداد أدوات من شأنها تمكين المكاتب القطرية من مراقبة الالتزام بالمواعيد والفعالية في توزيع المخزون، بما يشمل رصد الأرقام الأساسية، مثل النسب المئوية لتنفيذ خطط التوزيع ومستويات المخزون العالقة في نقاط خدمات التسليم.

٦٦ - وفي إطار جهود الصندوق لتحسين نظم تيسير الإدارة الفعالة للمخزون، تمّ إطلاق نظام جديد لرصد المخزون، يُدعى ''Shipment Tracker''، والذي حل محلّ ''Channel System'' اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٥. يُتيح هذا النظام رصد السلع على امتداد كامل دورة ''من الشراء إلى الدفع'' procure-to-pay، بداية من الطلب وحتى مرحلة التوزيع على شركاء الصندوق المنفّذين، كل ذلك في نظام تخطيط موحّد للموارد المؤسسية.

يُمكّن هذا النظام المستخدمين والإدارة من الحصول على معلومات مباشرة عن وضع السلع في أية نقطة زمنية، إلى غاية توزيعها على الشركاء المنفذين. كما يمكّن من إنشاء أدوات تحليل وتشخيص، مما يتيح للإدارة بعض الأرقام الأساسية مثل كمية السلع المتوفرة للتوزيع، والكميات المتبقية من المخزون القديم، وغير ذلك. تسمح هذه البيانات للقائمين على الإدارة ليس فقط بتحديد نقاط الضعف، مثل مواعيد التسليم الطويلة أو الاكتظاظ داخل سلسلة الإمداد القطرية، ولكن أيضا باتخاذ التدابير اللازمة بشأن نقاط الضعف المحددة. في ٢٠١٦، أدخل الصندوق ميزات جديدة على نظام رصد الشحن Shipment Tracker، مما سيرفع من قدرة المنظمة على مراقبة السلع المنتهية الصلاحية، وإصدار تقارير عن الجهات المانحة وتيسير تعقب السلع غير الموزعة في مستودعات صندوق الأمم المتحدة للسكان. يعمل فريق العمل المشترك بين الأقسام المعنية بإدارة المخزون لدى الصندوق على دراسة جدوى مراقبة المخزون وصولا إلى نقاط تسليم الخدمات.

٦٧ - وقد وافق الصندوق على توصية المجلس التي تنص على (أ) تسريع وتيرة التحقيق في الأرصدة الدائنة غير العادية في الحسابات الخاصة بالسلفة الفردية على المرتب؛ و (ب) النظر في إنشاء نظام آلي لمراقبة سُلَف الموظفين في المكاتب الميدانية والرئيسية.

٦٨ - واستجابة للتوصية الواردة أعلاه، أعدّ الصندوق خطة عمل مفصلة، مع تاريخ إنجاز محدد بشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وقد قطع شوطا لا بأس به في هذا الشأن. وقد شهد مبلغ الأرصدة الدائنة بعنوان حسابات ''السلفة على المرتب'' انخفاضا بنسبة ٨١ بالمائة، نزولا من ٠٠٠ ٣٣٣ دولار في ٢٠١٤ إلى ٠٠٠ ٦٣ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتسير عملية الاستعراض والتسوية بوتيرة أسرع مما هو متوقع في خطة العمل. بالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بتنفيذ الفقرة (ب) من التوصية من خلال إنشاء وإطلاق تطبيق خدمة الكترونية للسلف على الرواتب e-service، والتي تعزز سير عمل الموافقات على السلف واستردادها في الموعد المحدد.

٦٩ - وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات تحسّناً في تنفيذ التوصيات التي ظلت عالقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقدم المرفق ١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجزا عن حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفترات المالية السابقة. وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه تم تنفيذ ١٤ توصية من أصل ٢٠ تمّ تقديمها في الفترات المالية السابقة (٧٠ في المائة) و ٦ توصيات (٣٠ في المائة) لا تزال قيد التنفيذ. التوصيات الستة المتبقية

لا تزال في انتظار الموافقة على بعض السياسات وتنفيذ سياسات جديدة والهياكل والأدوات في المكاتب الميدانية.

٧٠ - ويُلخص الجدول ٣ أدناه حالة التنفيذ لهذه التوصيات الستّ التي كانت ''قيد التنفيذ'' اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات خلال الفترات السابقة والتي لم تنفذ تنفيذاً كاملاً في المرفق ١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نُفّذت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدّد لها تاريخ مُستهدف
شعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١
شعبة الموارد البشرية	٢	–	–	٢	٢
شعبة البرامج	١	–	–	١	١
شعبة لموارد البشرية وشعبة البرامج	١	–	–	١	١
الشعبة الفنية	١	–	–	١	١
المجموع	**٦**	**–**	**–**	**٦**	**٦**

ثالثا – الخلاصة

٧١ - يرحب الصندوق بالرأي المحاسبي غير المشفوع بتحفظات الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويواصل الصندوق إيلاء أعلى أولوية لإحراز عدد قياسي من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظات، ولمعالجة شواغل المجلس. وكما لاحظ المجلس، هناك مجال لإجراء تحسينات في بعض الجوانب، مثل تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، إدارة البرامج، وبالأخص نظام البرمجة العالمي الذي تم إدراجه مؤخرا لإدارة خطط العمل والميزانيات، وعملية ضمان الجودة للتقارير المرحلية للشركاء المنفّذين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.